جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

السلف والسلفية

تأليف
الدكتور/ محمد عمارة

القاهرة
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

السلف والسلفية

تأليف
الدكتور/ محمد عمارة

القاهرة
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أ . د/ محمود حمدى زقزوق
وزير الأوقاف

يعانى المجتمع الإسلامى المعاصر من خلل فكرى يتمثل فى الخلط بين المفاهيم، وفى سوء الفهم للكثير من المصطلحات الدينية، الأمر الذى تسبب فى إحداث بلبلة في الفكر واضطراب فى الفهم وقصور فى الرؤية الصحيحة للأمور. والأمر المثير للقلق هو انعكاس ذلك كله على السلوك بين طوائف الأمة التى وصل الأمر فيها إلى حد تكفير بعضها بعضاً لأتفه الأسباب.

وهذه الضبابية التى غطت على عقول الكثيرين فى عالمنا الإسلامى أدت إلى خلل أصاب الأمة الإسلامية بالجمود، الذى عطل مسيرتها نحو التقدم والنهوض، فقد انشغل الناس بصغائر الأمور والخلاف حولها بين الفرق والمذاهب، والتعصب الأعمى لهذه الفرقة أو تلك، وادعاء احتكار الحق دون الآخرين.

ومن المعلوم لكل عاقل أن الحق ليس حكراً على أحد أو طائفة أو فرقة من الفرق. فالحق واحد ولكن الأفهام متعددة، وتلك طبيعة الفكر

الإنسانى. والإسلام عندما اعتمد الاجتهاد ليكون آلية للتجديد واستنباط الأحكام الشرعية كان حريصاً على تأكيد نسبية الفكر الإنسانى. ومن هنا جعل للمجتهد الذى يخطىء أجراً واحداً وللمصيب أجرين.

وفى غمرة هذه الأزمة الفكرية وجدنا لزاماً علينا فى وزارة الأوقاف أن نتصدى لعلاج هذا الخلل الفكرى، وذلك بمحاولة توضيح الأفكار وتحديد المفاهيم لمساعدة المسلمين على إعمال عقولهم فى كل ما يسمعون أو يقرأون حول مصطلحات يكتنفها الغموض، ومن ناحية أخرى لحمايتهم من الوقوع فى شباك المتنطعين فى الدين المتعصبين لمذهبيات جامدة والذين يكفرون غيرهم من أبناء الأمة الإسلامية.

ومن بين المفاهيم التى أصابها كثير من الضبابية وعدم الوضوح وسوء الفهم مصطلح السلفية. وهناك جهود مشكورة من جانب عدد من العلماء الذين تصدوا لتوضيح هذا المصطلح فى إطار معالجاتهم لقضايا الفكر الإسلامى.

ومن أبرز من تصدى لإلقاء الضوء على العديد من المفاهيم والمصطلحات الإسلامية فى الفكر الإسلامى المعاصر الأخ الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة. ومن هنا رجوناه فى كتابة رسالة موجزة عن السلف والسلفية لإزالة ما أحاط بهذا المفهوم من غموض وسوء فهم. وقد استجاب مشكوراً لهذه الرغبة حتى يطلع الدعاة بصفة خاصة والقراء بصفة عامة على حقيقة هذا المصطلح والمراد منه وتطوره عبر الزمان.

والرسالة التى يسعدنا أن نقدمها اليوم للقارىء الكريم يوضح فيها الدكتور/ محمد عمارة - بما عرف عنه من عمق فى الفكر واستقصاء فى البحث - حقيقة هذا المصطلح بدءاً بتحديد معناه وتاريخه وتطوره حتى العصر الحديث. وبذلك ألقى الضوء على هذا المفهوم بطريقة واضحة تزيل سوء الفهم، وتضع النقاط على الحروف.

ونحن إذ نقدم له خالص الشكر وعظيم التقدير نسأل الله أن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناته. ونأمل أن تكون هذه الرسالة عوناً للدعاة فى وزارة الأوقاف ولغيرهم ممن يحرصون على استقاء معلوماتهم من منابع فكرية أصيلة. وستواصل الوزارة جهودها فى هذا السبيل من أجل الكشف عن العديد من الأفكار المغلوطة والمفاهيم الخاطئة وإبراز الأفكار الصحيحة الناصعة حتى يستعيد القراء ثقتهم بتراثهم الإسلامى الصحيح بعيداً عن الخلط والبلبلة التى تسود الساحة الفكرية الإسلامية المعاصرة.

والله ولى التوفيق ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فى عالم اختلطت فيه «أوراق المفاهيم»، التى تقفز إلى الذهن عندما يُذكر مصطلح «السلفية» فيراها البعض:

• **التقليد والجمود** .. ومخاصمة العقل والتمدن .. والعودة إلى عصور البداوة ومجتمعاتها .. والرفض لكل الآخرين .. ولجميع ما لدى الآخرين .. بل والبراء من الآخرين الذين يشاركون هذه السلفية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله !.

• ويراها بعض الغربيين: «**الفاشية الإسلامية**» التى تهدد - بالإرهاب - المدنية الغربية.. والتى تجاوز خطرها خطر النازية والشيوعية فى القرن العشرين.

• بينما يراها البعض: «**السلفية الجهادية**»، التى حملت السلاح لمحاربة حكام البلاد الإسلامية وهزت الاستقرار فى مجتمعات الإسلام ، بدعوى أن محاربة «العدو القريب» - الحكام المسلمين- أولى وأجدى من محاربة «العدو البعيد» - الصهيونية والاستعمار-...

• ويراها بعض الصوفية: «**الانحراف العقدى**» .. الذى أدخل عقائد الغنوصية والهندوسية إلى الإسلام!.. فأدى بأصحابه - السلفيين- إلى الخروج من الدين!..

• على حين يراها آخرون: «الفرقة الوحيدة الناجية» من النار، لأنها هى التى بقيت على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه - رضى الله عنهم -.. بينما انحدرت كل فرق المسلمين - الاثنتين والسبعين- إلى هاوية الهلاك؛ لأنهم بدّلوا.. وضلوا.. وفسقوا.. وابتدعوا.. بل وكفر بعضهم بما أنزل على محمد ﷺ!..

فى عالم تقفز فيه هذه «المفاهيم .. والصور المتناقضة - هذا التناقض الصارخ - إلى أذهان القراء والسامعين عندما يُذكر مصطلح «السلفية» سواء أكان ذلك فى عالم الإسلام.. أم فى عالم الغرب.. وسواء أكان ذلك فى صفوف الإسلاميين أم فى صفوف العلمانيين والمتغربين..

فى مثل هذا العالم - الذى نعايشه ونعيش فيه - تشتد الحاجة إلى تحرير المضامين وتحديد المفاهيم.. مضامين مصطلحات: «السلف»، و«السلفية».. و«السلفيين».. وكذلك سبر غور التطور الفكرى الذى مر به هذا التيار فى تاريخ الحضارة الإسلامية.. لنرى الحقائق المجردة من الأوهام .. ولتتضح أمام العقل - المسلم وغير المسلم- تضاريس «خارطة» هذا الجانب من جوانب الفكر والواقع.. ولنستبين - بعد تحديد المفاهيم.. وتتبع خيوط «تاريخ الأفكار» - هل نحن - اليوم- أمام سلفية واحدة ؟.. أم أننا بإزاء عدد من السلفيات ؟.. وليستبين لنا أى المفاهيم والصور التى تقفز إلى الأذهان عند ذكر هذا المصطلح «السلفية».. أيها هى الحقيقة؟.. وأيها هى الأوهام ؟؟..

دكتور/ محمد عمارة

-١-

تحرير مفاهيم المصطلحات

«السلف» لغة: هو الماضى وكل ما ومن تقدم ومضى عن الواقع والزمن الذى يعيش فيه الإنسان..

وفى الاصطلاح: هو العصر الذهبى الذى يمثل نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية، قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التى وفدت على الحياة الفكرية الإسلامية بعد الفتوحات التى أدخلت الفلسفات غير الإسلامية على فهم «السلف الصالح» للإسلام..

و«السلف» - أيضاً -: هو كل عمل صالح قدمه الإنسان.

وفى القرآن الكريم يرد مصطلح «السلف» بمعنى: الماضى، وما سبق الحياة الحاضرة التى يحياها الإنسان: ﴿فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف﴾ (النساء: ٢٢)، ﴿هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت﴾ (يونس: ٣٠)، ﴿فجعلناهم سلفا ومثلا للآخرين﴾ (الزخرف: ٥٦)..

فالسلف فى القرآن الكريم ، هو الماضى، وما سبق وتقدم على الحياة الحاضرة للإنسان.

ونفس هذا المعنى - لمصطلح السلف - نجده فى الحديث النبوى الشريف. ففى مسند الإمام أحمد، عن فاطمة الزهراء - رضى الله عنها-، أن رسول الله ﷺ قال لها، فى مرض موته: [**ولا أراه إلا قد حضر أجلى وإنك أول أهل بيتى لحوقا بى ونعم السلف أنا لك**].

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما-: قال رسول الله ﷺ [**الحقى بسلفنا الصالح الخير عثمان بن مظعون**].

أما السلف فى اصطلاح المال والتجارة، فهو: إقراض الأموال قرضاً حسناً، أى لا منفعة فيه للمقرض - بالدنيا، وبهذا المعنى ورد - المصطلح - فى الحديث النبوى، فعن السائب بن أبى السائب: «أنه كان يشارك رسول الله ﷺ قبل الإسلام فى التجارة فلما كان يوم الفتح جاءه فقال النبى ﷺ : [**مرحبا بأخى وشريكى، كان لا يدارى ولا يمارى يا سائب قد كنت تعمل أعمالا فى الجاهلية لا تقبل منك وهى اليوم تقبل منك، وكان ذا سلف وصلة**]. (رواه أحمد)..

أى كان يقرض المال قرضاً حسناً، ويصل الأرحام.

ولما كان كل ماض هو سلف، فلقد شاع إطلاق هذا المصطلح مُعَرَّفاً - السلف - على الجيل - القرن - المؤسس الذى أقام الدين، وطبق منهاج الإسلام، وأنشأ دولته.. جيل الصحابة، الذين عاشوا عصر تنزّل الوحى، وامتلكوا سليقة فهم مصطلحاته على النحو الذى كانت عليه فى عصر التنزيل، وتلقّوا عن المعصوم ﷺ البيان النبوى للبلاغ القرآنى، وحوّلوا جميع ذلك إلى واقع حياتى معين.. فغدوا - لذلك - السلف الصالح، بتعميم وإطلاق .. ثم انضم إليهم - فى زمرة السلف- من اهتدى بهديهم

وعمل بسنتهم من التابعين وتابعى التابعين، الذين لم تتغبن رؤيتهم «بالوافد» غير الإسلامى الذى عرفته الحياة الفكرية بعد عصر الفتوحات..

فالسلف، هو: كل من يُقلَّد ويُقتَدَى أثره فى الدين.

وبعد السلف - الذين يشملون الصحابة .. والتابعين .. والأئمة العظام للمذاهب الكبرى، من تابعى التابعين- يأتى «الخلف»، الذين يلونهم فى التسلسل الزمنى .. وبعد الخلف تأتى أجيال «المتأخرين» .. ثم «المحدثين» .. فالمعاصرين..

* * *

أما «السلفية» - وهى نسبة إلى السلف: الماضى والمتقدم- فلقد عنت: السلفية الدينية، أى الرجوع فى الدين والشرع إلى منابع الإسلام الأولى، أى الكتاب والسنة، مع إهدار ما سواهما مما طرأ مخالفاً لهما..

وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) فإنها - السلفية -: «فهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى..»[1].

ومع وضوح هذا التعريف للسلفية، تعددت فصائل تيارها فى تراثنا وفكرنا الإسلامى .. فكل السلفيين يعودون فى فهم الدين إلى الكتاب والسنة، لكن منهم فصيلاً يقف فى الفهم عند ظواهر النصوص.. ومنهم من يُعمل العقل فى الفهم .. ومن الذين يعملون العقل: مسرف فى التأويل.. أو متوسط.. أو مقتصد..

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) جـ٣ ص ٣١٨، دراسة وتحقيق: د/ محمد عمارة، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م.

ومن السلفيين: أهل جمود وتقليد .. ومنهم أهل التجديد، الذين يعودون إلى المنابع لاستلهامها فى الاجتهاد لواقعهم الجديد.. ومن السلفيين من سلفهم - ماضيهم - فكر عصر الازدهار الحضاري والخلق والإبداع .. ومنهم من سلفهم - ماضيهم ومثالهم الذى يحتذونه- فكر عصر التراجع الحضارى والتقليد والجمود..

ومن السلفيين «مقلدون» لكل التراث، دونما تمييز بين «الفكر» وبين «التجارب».. ودونما تمييز فى «الفكر» بين «الثوابت».. و«المناهج» وبين «المتغيرات».. ومنهم «مستلهمون» لثوابت التراث مع «الاسترشاد» بتجارب ومتغيرات التاريخ..

ومن السلفيين من يعيشون فى الماضى والسلف، ويهاجرون من العصر إلى هذا السلف - الماضى-.. ومنهم من يوازن بين «السلف» - الماضى- وبين «الحاضر» - المعاصر- ..

وهذا التنوع، الذى يقترب أحياناً من درجة التناقض، فى مناهج فصائل السلفية، هو الذى أحاط مضامين هذا المصطلح، وخاصة فى فكرنا المعاصر، بكثير من الغموض، وسوء الفهم، بل وسوء الظن أيضاً!..

فكل إنسان هو سلفى، بمعنى أن له سلف وماض ينتسب إليه، ويرجع له، لكن التفاوت يأتى من الخلاف حول:

من هو سلفك؟.. وكيف تتعامل مع سلفك وماضيك؟.. تهاجر إليه؟.. أم تستدعيه؟.. تقلده؟.. أم تجتهد فيه ؟؟..

* * *

وإذا كان هذا هو معنى «السلف» و«السلفية».. فإن «السلفيين» - والمفرد «سلفي» - هم الذين يحتذون حذو السلف، الذين سلفوا، أي سبقوا ومضوا ..

وإذا استثنينا تيار «الحداثة» بالمعنى الغربي، والتي تقيم - ويقيم أصحابها - «قطيعة معرفية» مع الموروث، والموروث الديني على وجه الخصوص - فإن أغلب تيارات الفكر ومذاهبه ومدارسه يمكن - بدرجات متفاوتة، ومعاني متمايزة - أن تدخل في إطار السلفيين، لأن لها ماضياً وسلفاً ومرجعية ونموذجاً تاريخياً ترجع إليه، وتنتسب له، وتحتذيه، وتستصحب ثوابته ومناهجه.. فليس هناك - في الحقيقة - صاحب فكر بلا ماض، ومهما كان في هذا الفكر من إبداع.. وإذا كان السلف هو الماضي فكلنا سلفيون..

وكل حركات الإحياء، ودعوات التجديد هي سلفية، ودعاتها وفلاسفتها هم سلفيون في جانب من جوانب إحيائهم وتجديدهم، لأنهم يستلهمون «المنابع» لتجديد الواقع واستشراف المستقبل.. فالنهضة الأوربية كانت إحياء لتراث الإغريق والرومان، لتجديد الفكر والحياة في أوربا، خروجاً بها وإخراجاً لها من جمود اللاهوت الكنسي والكهانة الكنسية.. و«القطيعة المعرفية» لحداثة هذه النهضة الأوربية إنما كانت مع «الموروث الديني»، وليس مع «السلف الإغريقي والروماني»!.. وكذلك كان حال كل دعوات التجديد والإحياء في تاريخ الحضارة الإسلامية.

وإذا كان هذا هو حال كل «السلفيين المجددين»، فإنه ليس حال عموم السلفيين!.. ذلك أن السلفيين - عندنا - أنواع..

فمن السلفيين من «يقلد» السلف، وهؤلاء هم أهل الجمود والتقليد..

ومن السلفيين من يرجع إلى السلف، فيجتهد فى ميراثهم وتراثهم، مميزاً فيه «الثوابت» عن «المتغيرات»، والصالح للاستصحاب والاستلهام عن ما تجاوزته الوقائع المتغيرة والعادات المتبدلة والأعراف المختلفة والمصالح المستجدة..

ومن السلفيين من يستلهم من فقه السلف ما يتطلبه فقه الواقع الجديد والمعين.. ومنهم من يهاجر من واقعه المعين إلى واقع السلف الذى تجاوزه الزمن، وإلى تجاربهم التى طوتها القرون، معاكسين بذلك سنة التطور، وطامحين فى المحال، وهو صب الحاضر فى قوالب الماضى، وعدم التمييز بين سلفية الدين - الثابت - وسلفية الدنيا - المتجددة- والتى لا يمكن أن تكون سلفية أبداً!..

ومن السلفيين من سلفه عصر الازدهار والإبداع فى تاريخنا الحضارى.. ومنهم من سلفه عصر الركاكة والتراجع فى مسيرتنا الحضارية..

ومن السلفيين من سلفه تراثنا وحضارتنا وهويتنا وثقافتنا الوطنية والقومية والإسلامية.. ومن السلفيين من سلفه تراث «الآخر» الحضارى ومذاهبه وتياراته الفلسفية والاجتماعية، وبهذا المعنى يمكن إدخال «الليبراليين» - الذين يحتذون حذو «الليبرالية» الغربية-.. و«الماركسيين» - الذين يحتذون حذو الماركسية الغربية-.. و«القوميين» - الذين يحتذون حذو القومية الغربية-.. و«العلمانيين» - الذين يحتذون حذو العلمانية الغربية - .. إلخ.. إلخ.. فى عداد «السلفيين» الذين أصبح الموروث

والماضى ومناهج النظر الغربية سلفاً لهم، يحتذونه، أحياناً مع قدر من التحوير، وأحياناً بجمود وتقليد..

ومن السلفيين من سلفه المذاهب والتيارات «النصوصية-الحَرْفية» في تراثنا.. ومنهم من سلفه تيارات العقلانية فى تراثنا.. أو النزعات الصوفية فى موروثنا الحضارى..

ومن السلفيين من سلفه مذهب تراثى بعينه، يتعصب له ولا يتعداه.. ومن السلفيين من مرجعيته وسلفه تراث الأمة، على اختلاف مذاهبها، يحتضنها جميعاً، ويعتز بها، ويتخير منها..

* * *

لكن.. ومع صدق وصلاحية إدخال أغلب تيارات الفكر تحت مصطلح السلفيين، إلا أن هذا المصطلح قد ادعاه، واشتهر به، وكان يحتكره أولئك الذين غلّبوا «النص» على «الرأى» و«القياس» و«التأويل» وغيرها من سبل وآليات النظر العقلى، فوقفوا عند «الرواية» أكثر من وقوفهم عند «الدراية»، وحرّموا الاشتغال «بعلم الكلام»، فضلاً عن الفلسفات الوافدة على حضارة الإسلام.. وهؤلاء هم الذين يطلق عليهم - أحيانا- «أهل الحديث» لاشتغالهم بصناعة المأثور وعلوم الرواية، ورفضهم علوم النظر العقلى..

«فأهل الحديث» هم التيار النصوصى، الذى جعل النصوص والمأثورات المروية مرجع الدين الوحيد- أو شبه الوحيد - رافضين إدخال «الرأى» و«العقل» و«القياس» و«التأويل»، وغيرها من أدوات النظر

العقلى هذه فى سبر أغوار النصوص، مفضلين على ذلك الوقوف عند ظواهر النصوص،أو قريباً من هذه الظواهر!..

وبالطبع، فإن النصوص الدينية التى هى المرجع فى الدين هى الكتاب والسنة.. لكن، بسبب اشتغال أئمة هذا التيار بمهمة جمع الحديث النبوى وتصنيفه فى «الصحاح» و«المسانيد» و«الجوامع».. واشتغالهم بعلم مصطلح الحديث.. وضبط علم روايته ورواته - علم الجرح والتعديل- وبسبب من ضخامة هذه العلوم - كماً وكيفاً- ومكانتها المحورية فى علوم الإسلام، الشرعية والمدنية.. برز أئمة هذه المدرسة الفكرية كالمحترفين لهذه الصناعة الكبرى - صناعة الجمع والنقد والتصنيف والشرح لحديث الرسول ﷺ - فاشتهروا، لذلك، بـ «أهل الحديث»..

ولقد كان العصر العباسى هو الحقبة الزمنية التى اشتهر فيها أمر هذه المدرسة الفكرية، لأن ازدهار مدارس الرأى والنظر الفلسفى والعقلانى، وتأثيرات الوافد اليونانى العقلانى، والوافد الفارسى الإشراقى - الغنوصى- قد أفزعت قطاعاً كبيراً من عامة الأمة وعلمائها فوجد وجدانه التعبير عن الأمن من هذا الفزع فى الحصن الذى تمثل فى مدرسة «أهل الحديث»..

وكان إمام هذه المدرسة، الذى انعقد إجماع أئمتها على إمامته لها هو: الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤ -٢٤١هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) صاحب المسند الشهير.. وصاحب الورع الأشهر..

وفى هذه المدرسة نجد أبرز الأئمة الذين اشتغلوا بهذه الصناعة الفكرية، جمعاً ونقداً وتصنيفاً للحديث، وتقعيداً لعلوم مصطلحه

وروايته، ورواته.. من مثل ابن راهويه (٢٣٨هـ - ٨٥٢م) - وهو الإمام فى علم الجرح والتعديل -.. والبخارى (٢٥٦ هـ - ٨٧٠م).. ومسلم (٢٠٤ - ٢٦١هـ - ٨٢٠ - ٨٧٥م).. وأبو داود (٢٧٥هـ - ٨٨٨م).. والدارمى (٢٨٠هـ - ٨٩٣م).. والطبرانى (٣٦٠هـ - ٩٧١م).. والبيهقى (٤٥٨هـ - ١٠٦٦م).. وغيرهم من أصحاب الصحاح والمسانيد والجوامع .. كما نجد - فى هذه المدرسة- الفقهاء والمجتهدين والمجددين، من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٣ -١٣٢٨م) وتلميذه العلامة ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ - ١٢٩٢- ١٣٥٠م)، وأمثالهم الذين جددوا هذه المدرسة وطوروها..

* * *

-٢-

السلفية ظاهرة عباسية

فى العصر العباسى تُرجمت الفلسفة اليونانية - وهى فلسفة لادينية.. العقل فيها متحرر من النقل، لا لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين.. ففلسفة الإسلام والمسلمين هى «علم التوحيد» - علم الكلام الإسلامى- الذى تبلور منذ النصف الثانى للقرن الهجرى الأول..

ولكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ق.م) - كانت استعانة إسلامية «بسلاح العقلانية» اليونانية للرد على «الغنوصية اليونانية» ،والتى مثلت الخطر الأكبر المهدد لوسطية الإسلام - الجامعة بين العقل والنقل - .. تلك الغنوصية المغرقة فى الباطنية.

لقد ترجم المسلمون عقلانية اليونان ليردوا بها على غنوصية اليونان. كما نستشهد نحن اليوم بشهادات الغربيين المنصفين للإسلام لنرد بها على افتراءات الغربيين الذين ناصبوا الإسلام العداء ..

فهذه الفلسفة اليونانية - وخاصة عقلانية أرسطو- قد ترجمها المسلمون كرد يونانى على المفتونين بكل ما يأتى من قبل اليونان!.. وليس لتكون فلسفة الإسلام والمسلمين..

ولقد شهد على هذه الحقيقة - التى يجهلها كثيرون - المستشرق الألمانى «كارل هينريش بيكر» (١٨٧٦ - ١٩٣٩م) فقال: «.. لقد كان الغنوص يحارب الإسلام دينياً وسياسياً، وفى هذا النضال استعان الإسلام بالفلسفة اليونانية، وعنى بإيجاد عالم من العلوم الدينية العقلية.. فكأن الإسلام الرسمى قد تحالف إذاً مع التفكير اليونانى والفلسفة اليونانية ضد «الغنوص» الذى كان خليطاً من المذاهب القائمة على النظر والمنطق، وعلى مذاهب الخلاص، ومن هنا نستطيع أن نفسر حماية الخليفة المأمون (١٧٠ - ٢١٨هـ - ٧٨٦ - ٨٣٣م) للعمل على ترجمة أكبر عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية..»[١].

ولقد نبه على هذه الحقيقة ابن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨هـ - ٩٨٠ - ١٠٣٧م) فى مقدمة «الشفاء».. وابن طفيل (٤٩٤ - ٥٨١هـ - ١١٠٠ - ١١٨٥م) فى مقدمة «حى بن يقظان»[٢].

* * *

لكن ترجمة هذه الفلسفة اليونانية قد أضفت على الفكر اليونانى - وهو فكر لا دينى عند شريحة من فلاسفة الإسلام - هالة قاربت القداسة.. حتى لقد أصبح «المعلم الأول» وهو اللقب الشائع لأرسطو، الذى قدموه «كمعلم أول» للإنسانية.. وليس فقط لليونان!..

(١) بكر (وارث ووارث) - بحث منشور بكتاب (التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية) ص ٧ : ١١. ترجمة: د/ عبد الرحمن بدوى. ط. القاهرة سنة ١٩٦٥م.

(٢) انظر كتابنا (الغزو الفكرى وهم أم حقيقة؟) ص ٢٣٢ ، ٢٤٢. ط دار الشروق. القاهرة سنة ١٩٨٩م.

وعلى الرغم من أن هذه الشريحة - من فلاسفة المسلمين- قد ظل تأثيرها بعيداً عن جمهور الأمة.. إلا أن فكرها هذا قد أزعج قطاعاً من قادة علماء الإسلام، فولَّد رد الفعل الذى تمثل فى تبلور «السلفية» كفرقة وتيار فكرى، اعتصم بالنصوص الدينية.. ولا شىء غير النصوص!..

لقد أذَّن هؤلاء القادة العلماء فى الجمهور: أنه لا بد من العودة إلى إسلام السلف، الإسلام الذى مضى وسلف، الإسلام الذى أصبح «غريباً» فى مناخ فكرى تفلسف وقدم العقل وبراهينه على النصوص والمأثورات، وأعمل الرأى والقياس والتأويل فى هذه النصوص وتلك المأثورات.. وكان رأس هؤلاء الأعلام - أعلام الحركة السلفية- إمامها الأول والأبرز، الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ ٧٨٠- ٨٥٥م).. الذى كان - كما كان خصومه- «ظاهرة عباسية»، بمعنى أن تبلور هذا الموقع الجديد وتلك التيارات الفكرية الجديدة إنما حدث فى ظل حكم دولة بنى العباس..

كان الإمام أحمد مثالاً فى الورع.. أشبه ما يكون «بقراء» الصحابة، قبل أن يعرف عالم الإسلام «الفقهاء» و«المتكلمين»، فضلاً عن «النظار من الفلاسفة والحكماء».. كان - كما يصفه ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ -١٢٩٢- ١٣٥٠م)-: «عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه،أتته البدع فنفاها، والدنيا فأباها..»[٢].

ولقد صاغ الإمام أحمد منهج السلفية - المنهج النصوصى- الذى يأخذ الإسلام، أصولاً وفروعاً، من النصوص والمأثورات، وذلك فى

---

(٢) ابن القيم (إعلام الموقعين) جـ١ ص ١٣٧ . ط بيروت سنة ١٩٧٣م.

مواجهة منهج متكلمي المعتزلة – معتزلة بغداد – الذي كان للعقل والتأويل شأن عظيم في المنهج الذي أخذوا بواسطته الإسلام..

ولقد بلغ من اتباع الإمام أحمد للنصوص والمأثورات – ولها حدودها – الحد الذي جعله لا يرجح بالرأي أو العقل أو القياس[4]، مأثورة على أخرى، عندما تتعدد وتتضارب وتتعارض المأثورات في الأمر الواحد والقضية الواحدة، فكان يفتي بالحكمين المختلفين لأن لديه مأثورتين مختلفتين في الموضوع!.. وبعبارة ابن القيم: «فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن ابن حنبل في المسألة روايتان»[5]!.

أما أركان هذا المنهج النصوصي وأصوله، كما صاغها إمام السلفية، فهي خمسة، يذكرها ابن القيم بهذا الترتيب:

الأصل الأول: النصوص: فإذا وجد النص أفتى به ولم يلتفت إلى ماخالفه ولا من خالفه كائناً من كان.. ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب ولا عدم علمه بالمخالف.

الأصل الثاني: ما أفتى به الصحابة: فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى، لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعدها إلى غيرها.. ولم يقدم عليها عملاً ولا رأياً ولا قياساً..

الأصل الثالث: إذا اختلف الصحابة تخير من أقوالهم ما كان أقربها إلى الكتاب والسنة، ولم يخرج عن أقوالهم، فإن لم يتبين له موافقة أحد القولين حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول..

---

(4) الرأي هو: «إجالة الخاطر في المقدمات التي يرجى منها إنتاج المطلوب». أما القياس فهو: «الجمع بين الأصل والفرع في الحكم، وذلك بتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره – الذي لا نص فيه – لاتحاد العلة».

(5) المصدر السابق: ج1 ص 29 .

الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف: إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه. وهو الذي رجحه.. (الحديث الضعيف)[1] - على القياس.

الأصل الخامس: القياس للضرورة: فإذا لم يكن عنده في المسألة نص، ولا قول للصحابة، أو واحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف، عدل إلى القياس، فاستعمله للضرورة..

هذه هي الأصول الخمسة لمنهج الإمام أحمد.. وهي تعتمد وتدور، أولاً وقبل كل شيء، آخر، بل وأخيراً، على النصوص والمأثورات وتقف عند هذه النصوص والمأثورات، وتنكر استخدام الرأي والقياس، فضلاً عن العقلانية والتأويل، حتى في ترجيح نص على آخر من هذه النصوص.

لقد كان الإمام أحمد يسمي «النص»: «الإمام»!.. وكما يقول ابن القيم، معقباً على أصول منهجه هذا: فإنه «كان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف، ولقد قال لبعض أصحابه: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام..»[2].

ويروي عنه ابنه عبد الله، فيقول: «سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي..»

عندما سأله ابنه عبد الله «عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب رأي، فمن يستفتي

---

(١) الحديث الضعيف - عند ابن حنبل - كما يقول ابن القيم: هو المقابل للصحيح، وقسم من أقسام الحديث الحسن، فهو ليس الضعيف بالمعنى المتعارف عليه عند المتأخرين من علماء الحديث.

(٢) (إعلام الموقعين). جـ١ ص ٢٩ : ٣٢

ويسأل ؟ قال: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي»[٨].

وانطلاقاً من هذا المنهج النصوصي، الذي لا يلتفت لغير المأثورات، رأت هذه السلفية النصوصية أن علماء أمة محمد ﷺ منحصرون في النصوصيين، فهم قسمان: حفاظ الحديث، والفقهاء[٩]..

ورأت، كذلك، أن النصوص والمأثورات قد حوت كل شيء من أمور الدين والدنيا، وأن «الرسول ﷺ قد بين كل شيء، وأنه قد توفي وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة منه علماً، وعلمهم كل شيء...»[١٠].

والنصوص، التي جعلها هذا المنهج السلفي مصدراً وحيداً، قد شملت - إلى جانب الكتاب، والسنة- أقوال صحابة رسول الله ﷺ فهم «الذين حازوا قصبات السباق، واستولوا على الأمر. فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق.. فأي خصلة خير لم يسبقوا إليها ؟! وأي خطة رشد لم يستولوا عليها ؟!.. لقد أبدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالاً[١١].. وكانت أفهامهم فوق أفهام جميع الأمة وعلمهم بمقاصد نبيهم ﷺ وقواعد دينه وشرعه أتم من علم كل من جاء بعدهم...»[١٢].

---

(٨) المصدر السابق: جـ١ ص ٧٦، ٧٧.

(٩) المصدر السابق: جـ١ ص ٨، ٩.

(١٠) المصدر السابق: جـ١ ص ٣٧٥.

(١١) المصدر السابق: جـ١ ص ٥، ٦.

(١٢) ابن القيم (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية) ص ١٧٨ - تحقيق: د/ محمد جميل غازي. ط: القاهرة، سنة ١٩٧٧م.

وبسبب من «المثالية.. والقداسة» التي أضفاها هذا المنهج السلفي على النصوص - كل النصوص- امتدت هذه «المثالية» إلى العصر الذي قيلت فيه هذه النصوص، وشاع في الحركة السلفية تعظيم الماضي، وزاد ذلك التعظيم كلما ازداد هذا الماضي إيغالاً في القدم واقتراباً من عصر صحابة الرسول ﷺ ، فكان أن قرروا «أن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين، وهلم جراً. وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب، فإن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين..»[13].

* * *

هكذا على هذا النحو أضفت «السلفية النصوصية» المثالية والقداسة على النصوص والمأثورات ووقف منهجها النصوصي عند هذه النصوص والمأثورات.. بل لقد وقف - هذا المنهج النصوصي- عند ظواهر هذه النصوص، عندما رفض أن يعمل فيها الرأي أو الاجتهاد أو القياس أو التأويل[14]، حتى عندما كانت تتعارض وتتناقض هذه المأثورات ومضامينها!..

ولقد روى أعلام الحركة السلفية عن إمامهم أحمد بن حنبل الكثير الذي يدعم «المنهج النصوصي» ويزكيه، ورووا عنه - كذلك - شعراً يقول فيه:

(١٣) (إعلام الموقعين) جـ١ ص ١١٨.

(١٤) التأويل: هو «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان هذا المحتمل موافقاً للكتاب والسنة غير مخل بعادة لسان العرب في التجوز».

دين النبى محمد آثار * * * نعم المطية للفتى الأخبار

لا تخدعن عن الحديث وأهله * * * فالرأى ليل والحديث نهار

ولربما جهل الفتى طرق الهدى * * * والشمس طالعة لها أنوار

ورووا عن بعض أعلامهم أيضاً:

العلم: قال الله قال رسوله * * * قال الصحابة ليس خلف فيه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة * * * بين النصوص وبين رأى سفيه

كلا ولا نصب الخلاف جهالة * * * بين الرسول وبين رأى فقيه

كلا ولا رد النصوص تعمداً * * * حذراً من التجسيم والتشبيه

حاشا النصوص من الذى رميت به * * * من فرقة التعطيل والتمويه[15].

* * *

هكذا تبلورت السلفية النصوصية الأولى - كفرقة ومدرسة وتيار - على يد الإمام الورع أحمد بن حنبل، كرد فعل نصوصى على عقلانية اليونان المنفلتة من النصوص الدينية.. وعلى الذين تأثروا بهذه العقلانية اليونانية من متكلمى الإسلام.. ولذلك حرمت هذه السلفية النصوصية لا الفكر اليونانى فقط بل وحتى علم الكلام!.[16].

---

(١٥) المصدر السابق، جـ١ ص ٧٩.

(١٦) جدير بالذكر أن (النصوص) - فى أى منهج - ليست عيباً.. فليس هناك دين ولا فلسفة ولا مدرسة فكرية بلا نصوص.. بل إن الذين يهاجمون النصوص يعتمدون على نصوص لهم!.. وإنما النقد يتوجه إلى العزوف عن استخدام مناهج النظر فى فقه النصوص.. وإلى التوقف عند ظواهر النصوص دون تفسيرها فى ضوء المقاصد، التى جاءت النصوص لتحقيقها.

-٣-

تطور السلفية

هنالك ظاهرة - طبيعية - فى «تاريخ الأفكار» التى مثلت مقولات ونظريات الفرق الإسلامية والمدارس والتيارات الفكرية فى تاريخنا الحضارى.. هى ظاهرة «التطور» الذى حدث لهذه الأفكار والمقولات والنظريات.. وللمناهج التى استخدمها العلماء فى إبداع هذه الأفكار.. وهو تطور طبيعى، بحكم تغير الدوافع.. والمقاصد.. والوقائع.. والملابسات..

* فالأشعرية: التى بدأت - لدى إمامها أبو الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٨٣٦ - ٨٧٤م) «رد فعل» شديد المحافظة إزاء عقلانية المعتزلة - وخاصة معتزلة بغداد، الذين تأثروا بالفكر اليونانى.. هذه الأشعرية قد تطورت تطوراً كبيراً لدى جيل المجددين لها: من مثل:-

- الباقلانى، أبو بكر محمد بن أبى الطيب (٤٥٢هـ- ١٠١٣م).

- والجوينى، إمام الحرمين، أبو المعالى، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (٤١٩ -٤٧٨هـ - ١٠٢٨ -١٠٨٥م).

- وحجة الإسلام الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (٤٥٠ - ٥٠٥هـ - ١٠٥٨ - ١١١١م).

الذين خرجوا بالأشعرية من «رد الفعل» إلى «الفعل».. والذين كانوا بحق أبرز الفرسان وأعظم البناة لصرح الأشعرية - كمذهب.. ومدرسة.. وتيار- استقطب جمهور الأمة الإسلامية..

وفي ميدان التطوير الذي حدث لقواعد الأشعري ونهجه أعطى هؤلاء الفرسان - وخاصة الباقلاني والغزالي- للأشعرية جرعة من «العقلانية» لا نغالي إذا قلنا إنها اقتربت بها من عقلانية معتزلة البصرة - قبل تأثر المعتزلة بعقلانية اليونان-..

ففي عصر هؤلاء المجددين للأشعرية كان نجم الاعتزال قد شحب ضوؤه - اللهم إلا تلك الصحوة التي مثلها قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ - ١٠٢٥م) وتلامذته، والتي تركزت في الدولة البويهية بالمشرق، وكانت الساحة - من حول الأشعرية - تزخر بالسلفية النصوصية من جانب، وبالفلسفة والفلاسفة من جانب آخر، فنمت عقلانية الأشعرية، وتطورت «بوسطيتها حتى اقتربت من عقلانية المعتزلة الأولى ووسطيتها في عدد من المواقف والمشكلات.. حدث ذلك بحكم قانون التوازن الفكري في المجتمع والأمة والحضارة، وهو القانون الذي تتوقف على فعله وفعاليته صحوة الحضارة وحياتها، أو غفوتها، وسلوكها طريق الجمود فالتراجع فالانحلال.

فعند الباقلاني نجد الاحتكام إلى المنطق، والجدل النظري، والأدلة والبراهين العقلية، أكثر مما نجد الوقوف عند أدلة السمع والنصوص والمأثورات [1].. وذلك بعد أن كان الأشعري يستخدمهما معاً - أدلة العقل والنقل- على نحو من يشعر، لا بوقوفه فقط بينهما مستفيداً منهما ومستعيناً بهما، بل وبتغليبه حجج النقل على براهين العقل..

---

(١) انظر مقدمة تحقيق الأستاذين محمود محمد الخضيري، د/ محمد عبد الهادي أبو ريدة لكتاب الباقلاني (التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) ص ١٥ - ٢٦ طـ. القاهرة، سنة ١٩٤٧م.

وعند الغزالى تتحرك «الإضافة العقلانية» «بوسطية» الأشعرى.. فبعد أن كانت «وسطية» بين «العقل» و«النقل»، نراها «الوسطية» التى تمزجهما معاً.. وبعد أن كانت تسلم بإمكانية تعارضهما، ومن ثم تقول بالانحياز إلى «النقل» عند حدوث هذا التعارض، رأيناها تحكم حكماً جازماً بنفى تعارض العقل والنقل، سالكة سبل تأويل النقل إن هو تعارض ظاهره مع برهان العقل، حتى يتفق وهذا البرهان، ومنبهة على عدد من الشروط والمواصفات التى لا بد منها للاعتداد بالنص فى ميدان البرهنة والحجاج..

يقول الغزالى - معبراً عن هذا التطور الذى أصاب «الأشعرية» عندما يتحدث عن منهج «عصابة أهل الحق والسنة» إزاء الموقف من «العقل» و«النقل» وعن مذهبهم فى التأليف بينهما، والتوفيق - الذى يسميه - أحياناً - «التلفيق» بينهما - أى جدلهما ونسجهما!- يقول:

«إنهم اطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرائع وموجبات العقول[1]، وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وأن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة[2] فى تصرف العقل، حتى صادموا قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر، فميل أولئك إلى التفريط، وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط، بل الواجب

---

(١) لاحظ الفارق الدقيق، والموحى، بين «المقتضيات» - فى جانب الشرائع - و«الموجبات» فى جانب العقول.
(٢) فى مقابل الحشوية - النصوصيين - يضع الفلاسفة وغلاة المعتزلة.. وليس كل المعتزلة، وإنما الذين تأثروا باليونان.

المحتوم فى قواعد الاعتقاد: ملازمة الاقتصاد، والاعتماد على الصراط المستقيم، فكلا طرفى قصد الأمور ذميم.

وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو لا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر ﷺ وبرهان العقل هو الذى عرف به وصدقه فيما أخبر، وكيف يهتدى للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر؟ وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟ فليت شعرى! كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العى والحصر؟، أو لا يعلم أن خطو العقل قاصر ؟ وأن مجاله ضيق منحصر؟. هيهات .قد خاب على القطع والبتات، وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات. فمثال العقل: البصر السليم عن الآفات والأدواء، ومثال القرآن: الشمس المنتشرة الضياء. فأخلق بأن يكون طالب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر فى غمار الأغبياء!. فالمعرض عن العقل، مكتفياً بنور القرآن، مثاله: المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان!، فلا فرق بينه وبين العميان!. فالعقل مع الشرع نور على نور[4].

وهذا الجمع والتأليف بين العقل والنقل، لا يدع مجالاً للشك فى أن العقل هو الحاكم والحكم فيه إذا ما لاح التعارض بين ظواهر النصوص وبراهين العقول..

- فالنصوص السمعية، ذات الحجية، لا بد من أن تكون «قاطعة فى متنها ومستندها، لا يتطرق إليها احتمال».

---

(٤) الغزالي (الاقتصاد في الاعتقاد) ص٢، ٣ ،ط ،القاهرة، مكتبة صبيح، بدون تاريخ.

- والشرط في التقييد «بالسمعيات» أن يحكم العقل «بجواز» مدلولاتها.. أما إذا قضى باستحالتها فالواجب تأويل هذه «السمعيات».

- وإذا توقف العقل فلم يقطع «بالجواز» أو «الاستحالة» إزاء نص من النصوص، صدقنا به حتى يتمكن العقل من القطع فيه..

- وكل النصوص الموحية بما يخالف البراهين العقلية، إما أنها غير صحيحة.. وإما أنها قابلة للتأويل. يقرر الغزالي هذه الحقائق فيقول:

«وكل ما ورد السمع به، ينظر، فإن كان العقل مجوزاً له وجب التصديق به قطعاً، إن كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها، لا يتطرق إليها احتمال وجب التصديق بها.. وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به. ولا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للمعقول. وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة. والصحيح منها ليس بقاطع، بل قابل للتأويل. فإن توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض فيه باستحالة ولا جواز، وجب التصديق لأدلة السمع، فيكفي في وجوب التصديق انفكاك العقل عن القضاء بالإحالة. وليس يشترط اشتماله على القضاء بالتجويز»[5].

هكذا يقرر الغزالي ويقطع بتآخي العقل والنقل في عبارات لا ينقصها الحسم والوضوح حتى ليجد القارئ شبهاً كبيراً بين صياغته هذه ونظيرتها عند ابن رشد (٥٢٠- ٥٩٥هـ - ١١٢٦- ١١٩٨م) التي يقول فيها:

---

(٥) المصدر السابق: ص ١٢١، ١٢٢.

«إنا، معشر المسلمين نعلم، على القطع أنه لا يؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له، ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى...» (٦).

لقد كان هذا تطوراً واضحاً فى عقلية «الأشعرية» ونهجها، وتطويراً للقواعد التى وضعها مؤسسها أبو الحسن الأشعرى، من قبل البناة الذين رفعوا هذه القواعد وبلوروا بناءها مهيأ متكاملاً..

ويشهد لهذه الحقيقة، أن هذا التطور والتطوير كان يلقى قدراً من الرفض والنفور من قبل أشاعرة وقفوا عند قواعد أبى الحسن لايتعدونها.. ربطهم إليها «التعصب المذهبى» الذى يصيب «عامة» أتباع المذاهب، بل والكثير من «خاصة» هؤلاء الأتباع!.. ولذلك وجدنا الغزالى وهو يوجه النقد لهذا «التعصب المذهبى» وجمهوره، يسلك فريقاً من الأشعرية ضمن من يوجه إليهم الانتقاد، فيقول فى نص يبلغ به القمة فى العقلانية واتساع الأفق:

«.. وأما اتباع العقل الصرف، فلا يقوى عليه إلا أولياء الله تعالى، الذين أراهم الحق حقاً، وقواهم على اتباعه.

وإن أردت أن تجرب هذا فى الاعتقادات، فأورد على فهم «العامى المعتزلى» مسألة معقولة جلية، فيسارع إلى قبولها، فلو قلت له: إنه مذهب الأشعرى! لنفر وامتنع عن القبول، وانقلب مكذباً بعين ما صدق

(٦) ابن رشد (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣١، ٣٢، دراسة وتحقيق: د/ محمد عمارة. ط. دار المعارف، سنة ١٩٧٢م.

به!، لما كان سيء الظن بالأشعرى، إذ كان قبح ذلك فى نفسه منذ الصبا. وكذلك تقرر أمراً معقولا عند «العامي الأشعرى»، ثم تقول له: إن هذا قول المعتزلى! فينفر عن قبوله، بعد التصديق، ويعود إلى التكذيب!.

ولستُ أقول هذا طبع «العوام»، بل طبع أكثر من رأيته من المتوسمين باسم العلم، فإنهم لم يفارقوا العوام فى أصل التقليد، بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل، فهم فى نظرهم لا يطلبون الحق، بل يطلبون طريق الحيلة فى نصرة ما اعتقدوه حقاً بالسماع والتقليد، فإن صادفوا فى نظرهم ما يؤكد عقائدهم، قالوا: قد ظفرنا بالدليل! وإن ظهر لهم ما يضعف مذهبهم قالوا: قد عرضت لنا شبهة!، فيضعون الاعتقاد المتلقف بالتقليد أصلا، وينبذون بالشبهة كل ما يخالفه، وبالدليل كل ما يوافقه!. وإنما الحق ضده، وهو: أن لا يعتقد شيئاً أصلاً وينظر إلى الدليل، ويسمي مقتضاه: حقاً، ونقيضه: باطلاً.

وكل ذلك منشأه الاستحسان والاستقباح بتقديم الألفة والتخلق بأخلاق منذ الصبا..»[٧].

فمن منا – إذا صفت نفسه من سحب التعصب وكدر التحيز الأعمى وغبن التقليد والجمود– لا يمنح كل إعجاب لحجة الإسلام الغزالى على هذه الشهادة الصادقة، التى تعدت حدود النقد لتيارات الفكر فى عصره إلى حيث أصبحت شهادة «نقد ذاتى» لتيارات الفكر، على وجه العموم والإطلاق؟!.

---

(٧) [الاقتصاد فى الاعتقاد] ص ٩٨، ٩٩.

واتساقاً مع هذا الموقف «العقلانى المستنير»، كان رفض الغزالى لموقف أولئك المسارعين إلى «تكفير المخالفين».. وفى ذلك قال:

«.. والذى ينبغى أن يميل المحصل عليه: الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلا، والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم..»[٨].

هكذا انتقلت «الأشعرية» على يد العلماء الأعلام الذين طوروها - من مرحلة «رد الفعل» إلى مرحلة «الفعل».. فنمت فيها جرعة العقلانية، التى استوعبت «الاعتدال الاعتزالى».. وبهذا التطور، الذى تجلت فيه كثير من معالم «الوسطية الإسلامية»، استقطبت «الأشعرية» جمهور أمة الإسلام[٩].

***

وكما حدث هذا التطور «الكيفى - والنوعى» للأشعرية، على يد الغزالى وأقرانه.. حدث أيضاً للسلفية على يد كوكبة من العلماء الأعلام.. وفى مقدمتهم:

- أبو الوفاء بن عقيل (٤٣١- ٥١٣هـ - ١٠٤٠ - ١١١٩م)

- وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ - ١٢٦٣ - ١٣٢٨م)

- وابن قيم الجوزية (٦٩١ -٧٥١هـ - ١٢٩٢ - ١٣٥٠م)

---

(٨) المصدر السابق، ص ١٤٢

(٩) انظر: جلال محمد عبد الحميد موسى (نشأة الأشعرية وتطورها) ط. دار الكتاب اللبنانى - بيروت، سنة ١٩٧٠م.

* فبعد أن كان الفقه – فى «السلفية النصوصية» – هو «فقه النصوص» – ولا شيء غير النصوص – نجد تأكيد ابن القيم على «فقه الواقع»، الذي هو الطريق إلى «فقه الواجب» – وإلى عقد القران بينهما.. وفى ذلك يقول:

إن هاهنا نوعان من الفقه، لابد للحاكم منهما:

فقه فى أحكام الحوادث الكلية، وفقه فى نفس الواقع وأحوال الناس.. ثم يطابق بين هذا وهذا، فيعطى الواقع حكمه من الجواب، ولا يجعل الجواب مخالفاً للواقع[10].. فالمفتى والحاكم – «القاضى» – والعالم: من يتوصل لمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله..»[11].

* ولما كان هذا الواقع متغيراً متطوراً.. أكد ابن القيم على تغير الفتاوى والأحكام واختلافها تبعاً لتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد.. وعقد لهذا المبحث الهام فصلاً فى كتابه «إعلام الموقعين» وصفه بأنه «فصل عظيم النفع جداً»[12].. وبذلك تحرر العقل المسلم من أحكام السلف وفتاويهم.. وانفتحت أمامه الآفاق لأحكام جديدة وفتاوى جديدة للواقع الجديد حتى ولو خالفت ما قرر السلف من فتاوى وأحكام.. وبذلك لم يعد ثبات النصوص قيداً على تطور الفتاوى وتغير الأحكام..

---

(10) (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) ص ١٣٠ .

(11) (إعلام الموقعين) جـ١ ص ٨٧ ، ٨٨.

(12) المصدر السابق: جـ٣ ص ٣ .

* وعند ابن عقيل وابن القيم نجد إدخال السياسة - التى لم ترد بها نصوص فى صلب الشريعة- وهو انقلاب على «المنهج النصوصى» الذى قررته «السلفية الأولى - سلفية الإمام أحمد» -.. ذلك أن «مقاصد الشريعة» - التى تحدث عنها هذان الإمامان- هى المعيار.. وليس - فقط- «النصوص» إن مقاصد الشريعة هى: إقامة العدل، وتحقيق المصالح، ودفع المضار فى المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يحقق هذه المقاصد فهو «شرع وشريعة» أو جزء من «الشرع والشريعة» حتى ولو لم ينزل به الوحى ولم ينطق به الرسول.. فالمهم ألا تخالف «السياسة» النصوص.. وليس شرطاً أن تقف عند النصوص..

وفى تقرير هذا التطور المنهجى الهام.. قدم ابن القيم بحثاً نفيساً - تحت عنوان (اختلاف العلماء فى العمل بالسياسة).. قال فيه: «وجرت فى ذلك مناظرة بين أبى الوفاء بن عقيل وبين بعض الفقهاء الشافعية:

فقال ابن عقيل: العمل بالسياسة هو الحزم، ولا يخلو منه إمام..

فقال الآخر: لا سياسة إلا ما وافق الشرع..

فقال ابن عقيل: السياسة: ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحى،

فإن أردت بقولك: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع» أى لم يخالف ما نطق به الشرع، فصحيح. وإن أردت: ما نطق به الشرع، فغلط وتغليط للصحابة. فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل (التمثيل) -

ما لا يجحده عالم بالسير، ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف، كان رأياً اعتمدوا فيه على المصلحة، وكذلك تحريق عليّ - كرم الله وجهه- الزنادقة في الأخاديد، عندما قال:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ** أججت ناري ودعوت «قنبرا»(١٣).

ونفى عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج .. من المدينة، عندما خشى منه فتنة نساء المجاهدين المقاتلين..

وبعد أن يورد ابن القيم نص حوار ابن عقيل مع الفقيه الشافعي، وهو الحوار الذي يقرر فيه ابن عقيل أن «السياسة» التي لم تخالف ما نطق به الشرع، والتي تستجيب «للمصلحة»، هي شرع، اتسع لها وبها مضمون مصطلح «الشريعة»... بعد أن يورد ذلك، يعقب فيقول:

«.. وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك في معترك صعب، فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود، وضيعوا الحقوق، وجرأوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يعرف بها المحق من المبطل، وعطلوها، مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع.

والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة، والتطبيق بين الواقع وبينها، فلما رأى ولاة الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة، فأحدثوا لهم

---

(١٣) قنبر: غلام علي بن أبي طالب.

قوانين سياسية تنتظم بها مصالح العالم، فتولد من تقصير أولئك في الشريعة، وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شر طويل، وفساد عريض، وتفاقم الأمر وتعذر استدراكه. وأفرط فيه طائفة أخرى، فسوغت منه ما يناقض حكم الله ورسوله. وكلا الطائفتين أُتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله. فإن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العدل، وأسفر صبحه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بين - بما شرعه من الطرق - أن مقصوده: إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط، فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها. والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها، وإنما المراد غاياتها، التي هي المقاصد، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها. ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها. وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك؟!..

إننا لا نقول: إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحي، وإلا فإذا كانت عدلاً فهي من الشرع..

وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى: شريعة، وسياسة، كتقسيم غيرهم الدين إلى: شريعة، وحقيقة، وكتقسيم آخرين الدين إلى: عقل ونقل، وكل ذلك تقسيم باطل. بل السياسة، والحقيقة، والطريقة، والعقل، كل ذلك

ينقسم إلى قسمين: صحيح، وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة. لا قسيم لها، والباطل ضدها ومنافيها..

ومن له ذوق في الشريعة، واطلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومجيئها بغاية العدل الذي يسع الخلائق، وأنه لا عدل فوق عدلها، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح، تبين له أن السياسة العادلة جزء من آجزائها، وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها، ووضعها موضعها، وحسن فهمه فيها، لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتة. فإن السياسة نوعان:

سياسة ظالمة: فالشريعة تحرمها.

وسياسة عادلة: تخرج الحق من الظالم الفاجر، فهي من الشريعة. علمها من علمها، وجهلها من جهلها.. وهذا أصل من أهم الأصول وأنفعها..»[١٤].

هكذا تطور الموقف السلفي إزاء هذه القضية الهامة.. فبعد الوقوف عند النصوص.. ولا شيء غير النصوص.. وبعد القول بأن «النصوص محيطة بأحكام الحوادث، ولم يحلنا الله ولا رسوله على رأى ولا قياس، بل قد بين الأحكام كلها، والنصوص كافية وافية بها.. وفيها غنية عن كل رأى وقياس وسياسة واستحسان..

بعد هذا الموقف.. والمنهج.. والقول.. تطور المنهج السلفي إلى القول بأن السياسة العادلة هي قسم من الشريعة وجزء منها. حتى ولو لم ينزل

(١٤) (إعلام الموقعين) جـ ٤ ص ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٥، و(الطرق الحكمية) ص ١٧-١٩، ٥٠.

بها وحى ولم ينطق بها رسول.. أى حتى وإن كانت زائدة على النصوص.. المهم ألا تكون مخالفة للنصوص..

* * *

* أما شيخ الإسلام ابن تيمية – والذى مثل «فيلسوف السلفية»، وأبرز مجدديها.. فإننا نجد لديه:

- **انتصاراً للعقل والعقلانية.. يقول فيه:**

«إن ما عرف بصريح العقل لا يُتَصَوَّر أن يعارضه منقول صحيح قط.. وقد تأملتُ ذلك فى عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملتُه فى مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك.

ووجدتُ ما يُعرف بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذى يُقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل يخبرون بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»[١٥]..

---

(١٥) ابن تيمية: (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) جـ١ ص ٨٢ طبعة القاهرة، سنة ١٣٢١هـ.

والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فالحق لا يتناقض، والرسل إنما أخبرت بحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة.

قال الله تعالى: ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ [فصلت: ٥٣]- فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية والنفسية المبينة لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق، فتتطابق الدلالة القرآنية والبرهانية العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول»[٢٦].

فالعقل الصريح قرين النقل الصحيح.. والحكمة أخت الشريعة.. والتعارض بينهما غير وارد البتة، اللهم إلا إذا غابت الصراحة عن العقل أو غابت الصحة عن النقل.. لأن العقل الصريح لا يثمر إلا الحق.. وكذلك النقل الصحيح.. إذ المصدر واحد، وهو الحق، سبحانه وتعالى.

* كذلك نجد لدى ابن تيمية:

- انتصاراً للتحسين والتقبيح بواسطة العقل.. يقول فيه:

«وأكثر الطوائف على إثبات الحُسن والقُبح العقليين. وهذا قول الحنفية، ونقلوه أيضاً عن أبي حنيفة (٨٠-١٥٠هـ ٦٩٩- ٧٦٧م) نفسه، وهو قول كثير من المالكية، والشافعية، والحنبلية، كأبي الحسن التميمي (٣٧١هـ) وأبي الخطاب وغيرهما من أئمة أصحاب أحمد (١٦٤-٢٤١هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥م) وكأبي علي بن هريرة (٣٤٥هـ) وأبي بكر القفال الشاشي (٣٦٥هـ) وغيرهما من الشافعية. وكذلك من أصحاب مالك

---

(٢٦) ابن تيمية: (منهاج السنة النبوية) جـ١ ص. ٨٢ ط. القاهرة سنة ١٣٢١هـ.

(٩٣- ١٧٩هـ ٧١٢ - ٧٩٥ م) وكذلك أهل الحديث، كأبى نصر السجزى (٤٤٤هـ) وأبى القاسم سعد بن على الزّنجانى (٤٧١هـ) وغيرهما.

بل هؤلاء ذكروا أن نفى ذلك هو من البدع التى حدثت فى الإسلام فى زمن أبى الحسن الأشعرى (٢٦٠ - ٣٢٤هـ - ٨٧٤ - ٩٣٦م) لما ناظر المعتزلة فى القدر بطريق الجهم بن صفوان (١٢٨هـ - ٧٤٥م) ونحوه من أئمة الجبر، فاحتج على هذا النفى.

قالوا: وإلا فنفى الحُسن والقُبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما يؤخذ من كلام الأئمة والسلف فى تعليل الأحكام وبيان حكمة الله فى خلقه وأمره، وبيان ما فيما أمر الله به من الحُسن الذى يُعلم بالعقل وما فى مناهيه من القُبح المعلوم بالعقل، يناقى قول النفاة.

والحُسن والقُبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم. وهذا مما لا ريب فيه أن يُعرف بالعقل، لهذا اختار الرازى (٥٤٤-٦٠٦هـ - ١١٥٠-١٢١٠م) فى آخر أمره أن الحُسن والقُبح العقليين ثابتان فى أفعال العباد.

وأما إثبات ذلك فى حق الله تعالى، فهو مبنىّ على معنى محبة الله ورضاه، وغضبه وسخطه، وفرحه بتوبة التائب، ونحو ذلك.

وأما العقل، فأخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم الإنسان مايتفعه ويفعله، ويعلم ما يضره ويتركه. والمراد بالحسن: هو النافع، والمراد بالقبيح: هو الضار، فكيف يقال: إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح ؟ وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا؟.

بل وجنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة، وينفر عمن يتصف بالقبائح، فذاك يميل جنس الإنسان إلى سمع كلامه ورؤيته، وهذا ينفر عن رؤيته وسمع كلامه..

إن العقل يحب الحق ويلتذّ به، ويحب الجميل ويلتذّ به، وإن محبة الحمد والشكر والكرم هي من العقليات.. وإن للإنسان قوتين: قوة علمية، فهي تحب الحق، وقوة عملية، فهي تحب الجميل، والجميل هو الحَسَن، والقبيح ضده..»[17]

نعم.. هكذا تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن قدرة العقل على التحسين والتقبيح.. أي إدراك الحُسن والقُبح في الأشياء.. بل وأكد أن هذا هو مذهب سلف هذه الأمة وأئمتها.. فأزال أوهاماً متراكمة في «عقول» خصومه وأنصاره أجمعين.. فهلا أعادوا قراءته؟!.. وهلا فقهوا عباراته الجميلة والعميقة التي يقول فيها:

«إن جنس الناس يميل إلى من يتصف بالصفات الجميلة، وينفر عمن يتصف بالقبائح.. وإن العقل يحب الحق ويلتذّ به، ويحب الجميل ويلتذّ به.. وإن للإنسان قوتين: قوة علمية، فهي تحب الحق، وقوة عملية، فهي تحب الجميل، والجميل هو الحَسَن، والقبيح ضده..

وهل أعظم تفاضل العقلاء إلا بمعرفة هذا من هذا ؟.. فكيف يقال: إن عقل الإنسان لا يميز بين الحسن والقبيح»؟!.

---

(17) ابن تيمية: (كتاب الرد على المنطقيين) ص ٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ط دار المعرفة بيروت.

* وبعد أن كانت السلفية الأولى - السلفية النصوصية- تكاد تستبعد «القياس»... وجدنا ابن تيمية - مجدد السلفية وفيلسوفها- يعتبر:

- القياس هو الميزان العدل، الذى أنزله الله.. ويقول:

«..والقياس الصحيح هو من العدل الذى أنزله (الله).. ولا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح - لا قياس شرعى ولا عقلى-. ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعى الذى روعيت شروط صحته يخالف نصاً من النصوص. وليس فى الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد..

ومتى تعارض فى ظن الظان الكتاب والميزان - النص والقياس الشرعى أو العقلى- فأحد الأمرين لازم:

إما فساد دلالة ما احتج به من النص، إما بألا يكون ثابتاً عن المعصوم، أو لا يكون إلا على ما ظن.

أو فساد دلالة ما احتج به من القياس - سواء كان شرعياً أو عقلياً- بفساد بعض مقدماته أو كلها لما يقع فى الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة...

ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلى الذى أنزله الله هو منطق اليونان، لوجوه:

أحدها: أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح، وإبراهيم وموسى وغيرهم، وهذا المنطق اليونانى وضعه أرسطو

(٣٨٤ - ٣٢٢ق.م) قبل المسيح بثلاثمائة سنة. فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن بهذا؟!.

الثاني: أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عُرِّبت الكتب الرومية في دولة المأمون (١٧٠ - ٢١٨هـ - ٧٨٦-٨٣٣) أو قريباً منها.

الثالث: أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه يعيبونه ويذمونه، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية»(١٨)

فبعد أن نفرت السلفية الأولى - النصوصية- من القياس، كرد فعل للمنطق اليوناني.. رأينا ابن تيمية - في الفلسفة المتجددة- يعتمد القياس الصحيح - الشرعي والعقلي- كآلية أصيلة من آليات النظر «بالموازين العقلية»، التي اعتمدها المسلمون، قبل ترجمة المنطق الأرسطي وبعد ترجمته، فانتقل بالموقف السلفي إزاء القياس من «رد الفعل» إلى «الفعل» المتوازن..

* وبعد أن كانت السلفية - عند الإمام أحمد- شديدة النفور من التأويل.. نجد موقف ابن تيمية بإزاء التأويل متسماً بالتوازن والموضوعية.. فهو:

---

(١٨) المصدر السابق: ص ٣٧٣، ٣٧٤.

- يميز بين التفسير - المقدور للعلماء- وبين مآلات الإلهيات والغيبيات التى لا يعلمها إلا الله .. وذلك بقوله: «والتأويل المقبول ما دل على مراد المتكلم.. فالمتأول إذا لم يكن مقصوده معرفة مراد المتكلم كان تأويله للفظ بما يحتمله من حيث الجملة فى كلام من تكلم بمثله من العرب هو من باب التحريف والإلحاد، لا من باب التفسير وبيان المراد.

وأما بيان تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التى أخبر عنها، وذلك فى حق الله هو كنه ذاته وصفاته التى لا يعلمها غيره.. ولهذا قال السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه.

وكذلك الصحابة والتابعون، فسروا جميع القرآن، وكانوا يقولون: إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به، وإن لم يعلموا كيفية ما أخبر به الله عن نفسه، وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب، فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر.

وأما من قال: إن التأويل الذى هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله، فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله، وقالوا إنهم يعلمون معناه.

والآيات التى ذكر الله فيها أنها متشابهات لا يعلم تأويلها إلا الله، إنما نفى عن غيره علم تأويلها، لا علم تفسيرها ومعناها...»

فإدراك مآلات الإلهيات والمغيبات وكنهها هو مما اختص الله به نفسه - سبحانه- .. لأن اللغة والعلم الإنسانى - النسبى- لا يستطيعان التعبير عن حقائق هذه الإلهيات والمغيبات.. والممكن - للعلماء- هو التفسير لما ورد حول هذه الإلهيات والمغيبات..

وإذا كان التأويل هو السعى إلى إدراك مراد المتكلم، فالباب أمامه مفتوح.. أما إذا كان المراد من التأويل تحميل الكلام بما لم يرده المتكلم - كالتأويل الباطنى.. والتأويل الحداثى الوضعى- فهو مرفوض.

*** وفى قضية : التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله :-**

كان ابن تيمية - ككل أئمة أهل السنة والجماعة - شديد الحذر والتحذير من التكفير - على خلاف ما يتوهم الذين لم يفقهوا حقيقة موقف الإسلام من هذه القضية.. التى يتحدث عنها ابن تيمية فى حسم ووضوح فيقول:

«والذى نختاره ألا نكفّر أحداً من أهل القبلة، والدليل عليه أن تقول: المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها مثل:

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟

وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟

وأنه هو متحيز ؟

وهل هو فى مكان و جهة ؟

وهل هو مرئى أم لا ؟

لا تخلو - أن تتوقف - صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف. والأول باطل، إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبى ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل، ويبحث عن كيفية اعتقادهم

فيها، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل، بل ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه الصلاة والسلام، ولا في زمان الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم - علمنا أنه لا تتوقف صحة الإسلام على هذه الأصول. وإذا كان كذلك: لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحا في حقيقة الإسلام، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة.

إن الكفر حكم شرعي، مُتَلَقَّى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفراً في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته.. وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه..

وقد نُقل عن الشافعي (١٥٠- ٢٠٤هـ- ٧٦٧- ٨٢٠م) - رضى الله تعالى عنه - أنه قال: «لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[١٩]، فإنهم يعتقدون حلّ الكذب».

أما أبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - فقد حكى الحاكم (٣٣٤هـ- ٩٤٥م) - صاحب (المختصر) في كتاب (المنتقى) عن أبي حنيفة أنه لم يكفّر أحداً من أهل القبلة. وحكى أبو بكر الرازي عن الكرخي (٢٦٠- ٣٤٠هـ - ٨٧٤-٩٥٢م) وغيره مثل ذلك..»[٢٠]

---

(١٩) الخطابية: من غلاة الشيعة. أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب، وهم مشبهة، ادعوا نبوة الأئمة، وأنه لا بد من رسول صامت مع الرسول الناطق، وأن محمداً - صلى الله عليه وسلم- هو الناطق، وعلى هو الصامت، ولقد ثاروا بالكوفة، وقمعت ثورتهم سنة ١٤٣هـ، وهم - بالتقية- يستحلون الكذب.

(٢٠) (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) جـ١ ص ١٥٠، ١٤٤، ١٤٥.

هكذا أعلن ابن تيمية رفضه تكفير أحد من أهل القبلة، الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.. وعلل هذا الموقف تعليلاً يستدعى التأمل والاهتمام العظيم، وذلك عندما أورد المسائل التى دار الخلاف حولها بين الفرق الإسلامية فى علم أصول الدين، والتى انزلق كثيرون إلى تكفير المخالفين فيها، فقطع بأن هذه «المسائل الأصول» لايتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها.. وبذلك الموقف الحاسم نزع «فتنة التكفير» من صفوف الأمة الإسلامية بإطلاق.. ذلك أن الفقه هو علم الفروع، ولم يرد التكفير فى الفروع.. ثم ها هو شيخ الإسلام ابن تيمية يخرج الاختلاف حول هذه «المسائل الكلامية الأصول» من أسباب التكفير.. فهى ليست من أركان الإيمان ولا أركان الإسلام، التى جاءت بها النصوص قطعية الدلالة والثبوت..

وأعلن - كذلك - أن هذا المذهب الذى اختاره هو مذهب أئمة المذاهب المعتبرة فى فكر الإسلام..

* وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالى، قد تصدى «لفتنة التكفير»، وقال:

«إنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة.. وينبغى الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلا، والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم..»[21]

وحذّر من تكفير المخالفين.. وقصر الإيمان على فريق من النظّار دون بقية الفرق.. فقال:

---

(21) الغزالى (الاقتصاد فى الاعتقاد) ص ١٤٣.

«ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من النظّار فهو إلى الكفر والتناقض أقرب.

أما الكفر، فلأنه نزّله منزلة النبي المعصوم من الزلل، الذي لا يثبت الإيمان إلا بموافقته، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته.

وأما التناقض، فهو أن كل واحد من النظّار يوجب النظر، وألا ترى في نظرك إلا ما رأيت، وكل ما رأيته حجة. وأي فرق بين من يقول: قلّدني في مجرد مذهبي، وبين من يقول: قلّدني في مذهبي ودليلي جميعاً ؟. وهل هذا إلا تناقض؟!.»[٢٢]

ونهى - الغزالي- عن تكفير المتأولين - لأن التأويل يدرأ تهمة الكفر، فقال:

«ولا يلزم كفر المتأولين، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه..»

والحق الصريح: أن كل من اعتقد ما جاء به الرسول ﷺ واشتمل عليه القرآن اعتقاداً جازماً فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلته، بل الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جداً، مشرف على الزوال بكل شبهة..» [٢٣]

* * *

---

(٢٢) الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ٤، ط. القاهرة سنة ١٩٠٧م.
(٢٣) المصدر السابق، ص ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢.

إذا كان هذا هو موقف الأشعرية - فى طورها الجديد- ومرحلة تطورها - طور «الفعل»، لا «رد الفعل» إزاء هذا المبحث الخطر «فتنة التكفير» التى سقطت فيها قطاعات من الفرق الكلامية، فإن «السلفيةالجديدة» - ممثلة فى شيخ الإسلام ابن تيمية - قد سارت على هذا الطريق.. ونحن عندما نتأمل ما سبق وأوردناه لابن تيمية من التمييز بين الأصول التى يتوقف عليها صحة الإيمان وبين «مسائل الأصول» التى اختلفت فيها الفرق الإسلامية.. نجده متفقاً تماماً مع ماقدمناه للغزالى من التمييز بين «الأصول» -أصول الاعتقاد- وبين «الفروع» - التى لا تكفير فيها.. فالكفر هو التكذيب للرسول ﷺ فى شىء مما جاء به متواتر .. وضده الإيمان.. الذى هو التصديق بما جاء به الرسول ﷺ.

* وكما لم يُكفِّر الغزالى الشيعة الإمامية - الذين يكفرون أهل السنة والجماعة لاختلافهم معهم فى الإمامة - وحذّر من مبادلتهم تكفيراً بتكفير.. كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير الذين وقعوا فى خطيئة التكفير لمخالفيهم.. فقال:

«.. ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة فى الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذى لا بد منه، ويكفّرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

وأهل السنة لا يبتدعون قولاً، ولا يكفّرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفاً لهم، مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم يكفر الصحابة

الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلى ومن والاهما، واستحلالهما لدماء المسلمين المخالفين لهم[٢٤].. لأن الكفر حكم شرعى، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه وتزنى بأهله، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله تعالى. وكذلك التكفير حق لله فلا يُكفَّر إلا من كفَّره الله ورسوله..»[٢٥]

كذلك نهى ابن تيمية عن تكفير المعيَّن بغير حجة ولا برهان .. فكفر المقولة لا يستلزم تكفير قائلها.. وفى ذلك يقول شيخ الإسلام:

«إنى من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معيَّن إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التى من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى. وإنى أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية والمسائل العلمية. وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية..»[٢٦]

.. وأما من قال: إن نفى التوسل - الذى سماه استغاثة- بغيره كفر، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام (٥٧٧ -٦٦٠هـ - ١١٨١- ١٢٦٢م) وأمثاله، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب، بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين، لا سيما مع قول النبى ﷺ : [أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما][٢٧].

---

(٢٤) (منهاج السنة النبوية) جـ٥ ص ٩٥. تحقيق: د/محمد رشاد سالم.

(٢٥) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦- ٢٥٨.

(٢٦) ابن تيمية (مجموعة الفتاوى) جـ٣ ص ٢٢٩. ط القاهرة.

(٢٧) ابن تيمية (الرد على البكرى) ص ٢٥٦ - ٢٥٨.

كذلك استنكر ابن تيمية تكفير البعض لأئمة المذاهب الإسلامية - مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة- وغيرهم وأصحابهم، بسبب الاختلاف معهم في الاجتهاد والرأي.. وقال:

«لقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة، ومن كفرهم بذلك - (جواز وقوع الصغائر والأخطاء من الأنبياء..ولا يقرون عليها)- استحق العقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين»[٣٨]

كذلك رفض ابن تيمية تكفير المجتهد المخطئ حتى ولو كان الاجتهاد الخاطئ في المسائل العقدية.. وقال:

«.. وأما تكفير شخص علم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم، فقد ثبت في الصحيح عن الثابت بن الضحاك عن النبي - ﷺ - قال: [.. ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله]. وثبت في الصحيح أن «من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما».

وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله»[٣٩]

هكذا تحدث فيلسوف السلفية. شيخ الإسلام ابن تيمية.. وهكذا تطورت السلفية من ردود الفعل النصوصي، على «عقلانية اليونان» المجردة من النص الديني، تطورت من تلك الصورة الأولى التي

(٣٨) المصدر السابق: جـ ٣٥ ص ١٠١، ١٠٢.

(٣٩) ابن تيمية (كتاب الاستقامة) جـ١ ص ١٦٥، ١٦٦، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم.

عرف بها زمن الإمام الورع أحمد بن حنبل.. الذى «لم يكن - كما قال الغزالى- ممعناً فى النظر»[٣٠].

فغدت هذه السلفية - على يد أعلامها الجدد والعظام: أبو الوفاء بن عقيل.. وابن تيمية.. وابن القيم.. وأمثالهم.. - غدت (فعلاً) وليس مجرد (رد فعل).. واستوعبت الكثير من عقلانية الإسلام وأبدعت فى فقه الواقع وفى السياسة الشرعية.. وشاركت أئمة الأشعرية هذه المواقف الشجاعة فى رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.. كما تبنت واعتمدت الكثير من آليات النظر العقلى فى فقه النصوص، والاجتهاد فيما لا نص فيه- من الرأى.. والقياس.. والتأويل الصحيح - .. وبذلك أصبحنا أمام (سلفية جديدة)، توازى فيها العقل والنقل.. واستعانت بأدوات النظر لإقامة كامل الإسلام فى الواقع الجديد الذى تبلورت فيه.

وبذلك أصبحنا - أمام هذا التطور- بإزاء أكثر من سلفية:

- سلفية نصوصية : هى «رد فعل» للعقلانية اليونانية اللادينية.

- وسلفية عقلانية : هى «فعل» توازن فيه العقل والنقل.. سعى به جيل المجددين إلى تجديد دنيا المسلمين بتجديد الإسلام.

وتلك حقيقة كبرى يغفل عنها الكثيرون من المنتسبين للسلفية.. ومن خصوم هذا التيار !..

(٣٠) الغزالى (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ٦٠ .

-٤-

السلفية فى العصر الحديث

فلما كان عصرنا الحديث.. وفى بادية «نجد» على وجه التحديد.. ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥- ١٢٠٦هـ - ١٧٠٣- ١٧٩٢م).. فمثلت لوناً متميزاً من السلفية.. هو أقرب - بسبب بداوة البيئة.. وفقرها الفكرى والفلسفى- إلى «رد الفعل السلفى» -كما كان عند الإمام أحمد بن حنبل - منه إلى «السلفية العقلانية» - كما كانت لدى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عقيل..

لقد نظر ابن عبد الوهاب فوجد عامة الناس يتخذون الوسائل والوسائط شفعاء إلى الله، بل ويتوجهون إليهم بالطلب والدعاء والاستغاثة فى الملمات.. كما وجد البدع قد أصابت العبادات بالزيادة والنقصان.. فلما عرض صورة «إسلام العامة» هذه على حقيقة «إسلام السلف» وجد أن الإسلام الأول - إسلام السلف - قد أصبح «غريباً!».. فكان أن وجد نفسه فى ذات الموقف الذى وقفه إمام السلفيين القدماء - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ - ٧٨٠- ٨٥٥م)- عندما دعا إلى العودة إلى إسلام ما قبل الفتوحات.. واليونانيات.. وعلم الكلام.. ذلك الإسلام الذى يكفى الإنسان منه النصوص، دونما حاجة إلى العقلانية الكلامية أو الفلسفية، وما أثمرت من «قياس» و«رأى» و«تأويل»..

وكانت بادية نجد، البسيطة، الفقيرة فى الفكر المركب، أكثر ملاءمة لهذا الفكر السلفى البسيط، فظواهر النصوص تكفى للإجابة على علامات استفهام إنسانها البسيط، كما تكفى لتصحيح معتقداته وتصوراته، وإعادة عباداته إلى إطار الإسلام الصحيح والبسيط..

بدأ ابن عبد الوهاب يدعو إلى إسلام السلف.. ويركز على إصلاح «العقائد»، وتقويم «التصورات»، وتصحيح «العبادات».. ولقد ساعدت «خشونة البيئة البدوية على تميز الأسلوب الوهابى بالخشونة».. فحكم بالشرك - الظاهر الجلى - على المتوسلين إلى الله بالأولياء الصالحين والمشاهد والمزارات والرموز، بل ورأى أن شركهم هذا هو أعظم من شرك الجاهلية الأولى[1]..

ورفض - ابن عبد الوهاب - كما صنع أعلام السلفية الأولى - أن يحتكم لغير النصوص، فهاجم «القياس» حتى لو كان صحيحاً، وأعرض عن «التأويل» فى فهم النصوص وتفسيرها[2].. وأعلن أن «الرأى» لا وزن له بجانب النصوص[3].

وهكذا عادت بداوة البيئة النجدية بهذه السلفية الوهابية - إن جاز التعبير - إلى «السلفية الحنبلية».. وتخلفت بها عن التطور والتقدم الذى مثلته سلفية ابن تيمية وجيل المجددين لهذا التيار..

* * *

(1) ابن عبد الوهاب: رسالة (هدية طيبة) - مطبوعة ضمن (مجموعة التوحيد) ص ١٥٦. ط القاهرة المكتبة السلفية.

(2) المصدر السابق: رسالة (هذه مسائل الجاهلية) ص ٨٧.

(3) عبد الكريم الخطيب: (الدعوة الوهابية) ص ١٢. ط القاهرة سنة ١٩٧٤م.

ولقد تجلت عبقرية الإمام محمد عبده (١٢٦٦- ١٣٢٣هـ - ١٨٤٩- ١٩٠٥م) فى التقييم الموضوعى لهذه السلفية، سلفية شيخ الإسلام ابن تيمية .. وسلفية الشيخ ابن عبد الوهاب.

* فمحمد عبده قد مثل لوناً من السلفية العقلانية المستنيرة، فدعا «إلى فهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع فى كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى».. أى إلى السلفية فى ثوابت الدين، التى تعود فى فهمه إلى المنابع الجوهرية والنقية قبل ظهور الخلاف..

وفى ذات الوقت، دعا إلى العقلانية فى فقه النصوص «لتحرير الفكر من قيد التقليد.. واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد من شططه، وتقل من خلطه وخبطه، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الإنسانى، وأنه على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم، باعثاً على البحث فى أسرار الكون، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العمل»[٤]

* كما دعا – بهذه السلفية الدينية– إلى: «تصحيح الاعتقاد، وإزالة ما طرأ عليه من الخطأ فى فهم نصوص الدين، حتى إذا سلمت العقائد من البدع تبعها سلامة الأعمال من الخلل والاضطراب، واستقامت أحوال الأفراد، واستنارت بصائرهم بالعلوم الحقيقية – دينية ودنيوية – وتهذيت أخلاقهم بالملكات السليمة»[٥]..

---

(٤) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) جـ٢ ص ٣١٨ . دراسة وتحقيق: د.محمد عمارة. ط. بيروت، سنة ١٩٧٢م. والقاهرة، سنة ٢٠٠٦م.

(٥) د/ محمد عمارة (الإصلاح بالإسلام) ص ١٥ . ط. القاهرة، سنة ٢٠٠٦م.

* ولهذه السلفية العقلانية، التفت الإمام محمد عبده إلى تراث شيخ الإسلام ابن تيمية، فأشار بطبع كتابيه (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) و (منهاج السنة النبوية) - فطبعا لأول مرة قبل عام من وفاة الأستاذ الإمام... ووصف ابن تيمية بأنه «أعلم الناس بالسنة، وأشدهم غيرة على الدين».. ووصف خصومه الذين يكيلون له الشتائم بأنهم «مقلدون يملئون أفواههم بهذه الشتائم - (لابن تيمية) - وعليهم إثمها وإثم من يقفوهم بها إلى يوم القيامة»[٦].

* أما السلفية النجدية - سلفية الشيخ محمد بن عبد الوهاب - فلقد وقف منها الإمام محمد عبده موقفاً موضوعياً متوازناً..

لقد مدح إصلاحها على جبهة العقائد، وجهادها ضد البدع والخرافات.. فقال:

«إن مذهبهم حسن، ولقد أنكرت كثيراً من البدع، ونحّت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه..»

لكنه انتقد «تقليدها اللاعقلانى»، فقال:

«لقد زعمت أنها نفضت غبار التقليد، وأزالت الحجب التى كانت تحول بينها وبين النظر فى آيات القرآن ومتون الأحاديث، لتفهم أحكام الله منها.. لكنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من اللفظ الوارد والتقيد به، بدون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التى قام عليها الدين وإليها كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء، ولا للمدنية السليمة أحباء.. بل كانوا أضيق عطناً -(أفقاً)- وأحرج صدراً من المقلدين»[٧].

(٦) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) جـ٣ ص ٣٥٩ .

(٧) المصدر السابق: جـ ٢ ص٢١٤ .

كما انتقد غلو هذه السلفية الوهابية فى الممارسة والتطبيق.. فقال:

«لقد قامت الوهابية للإصلاح، ومذهبهم حسن، لولا الغلو والإفراط:

- أى حاجة إلى قولهم بهدم قبة النبى ﷺ ؟!.

- والقول بكفر جميع المسلمين ؟!.

- والعمل على إخضاعهم بالسيف أو إبادتهم ؟!.

نعم، لا بأس بالمبالغة فى القول والخطابة لأجل التأثير بالترغيب أو الترهيب والتنفير، ولكن ما كل ما يقال يكتب ويبنى عليه عمل..»[٨]

تلك هى السلفية، كما عرفها التراث الحضارى للإسلام..

* لقد بدأت – فى العصر العباسى- «نزعة نصوصية» صرفة.. كرد فعل «للعقلانية اليونانية» اللادينية، المنفلتة من أية نصوص دينية..

* ثم تطورت إلى «سلفية عقلانية» على يد فيلسوفها شيخ الإسلام ابن تيمية.. فغدت «فعلا» توازن فيها العقل والنقل .. وفقه الواقع مع فقه الأحكام..

* ثم جاءت «السلفية النجدية» - فى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب- «رد فعل» للبدع والخرافات التى طرأت على عقائد الإسلام وعباداته فى بادية نجد.. فوقفت إيجابياتها عند تنقية هذه العقائد والعبادات من البدع والخرافات.. لكن بداوة البيئة، وفقرها الفكرى – مع الحذر الشديد من الوافد الغربى- قد وقف بها – فى العقلانية.. والتمدن- عند الجمود والتقليد..

* * *

(٨) المصدر السابق.جـ ٣ ص ٥٢٧ .

واليوم..

وفى إطار تصاعد مد اليقظة الإسلامية - التى تمثل أعظم ظواهر العصر الذى نعيش فيه - تجد هذه «السلفية النجدية» قد توزعتها العديد من التوجهات.. وطرأت عليها الكثير من الانشقاقات فمنها:

- ما يسمى بالسلفية العلمية.. التى تحاول استلهام المشروع التجديدى لشيخ الإسلام ابن تيمية .. مع مواءمته لمستجدات الواقع المعيش..

- وما يسمى بالسلفية الجهادية.. التى سلكت طريق العنف فى التغيير.. ومن هذه السلفية الجهادية من يختص بالعنف الامتدادات الاستعمارية الغربية فى ديار الإسلام.. ومنها من يتوجه بالعنف إلى هز الاستقرار فى مجتمعات الإسلام.

- ومن هذه السلفية المعاصرة فصيل - محدود الحجم والتأثير- بلغ فى الغلو والجمود حدوداً فاقت الخيال.. حتى لقد كتب بعضهم فى تكفير أئمة السلفية!!..

فقالوا عن ابن القيم:

«إنه زائغ، مبتدع، كذّاب، وقح، بليد، غبى، جاهل، ضال مضل، خارجى، ملعون، كافر.. بلغ فى كفره مبلغاً لا يجوز السكوت عليه، ولايحسن لمؤمن أن يغض عنه ولا أن يتساهل فيه... وفيه تصوف وابتداع، وخصوصاً فى كتاب (مدارج السالكين) و (كتاب الروح)..»!!!.

أما شيخ الإسلام ابن تيمية.. فلقد قال عنه أحد كتّاب هذه السلفية الظلامية:

«إنه لا تؤخذ منه أحكام الولاء والبراء.. ولقد سئمت من تتبع مخازى هذا الرجل المسكين، الذى ضاعت مواهبه فى شتى البدع!!!.. ومن اتخذه إماماً إنما يتخذه إماماً فى الزيغ والشذوذ»!!!..(٩)

* * *

وهكذا نجد أنفسنا - تاريخياً.. وحديثاً- أمام عدد من السلفيات.. وليس أمام سلفية واحدة.. كما يحسب كثير من السلفيين.. ومن خصوم السلفيين؟!(١٠)

---

(٩) د/ محمد موسى الشريف: (القدوات الكبار بين التحطيم والانبهار) ص ٥، ١٧، ١٩، ط. دار اليسر سنة ٢٠٠٧م.. وهو ينقل هذه النصوص «الظالمة والمظلمة» عن كتب (براءة أهل السنة) و(السبق المستقبل) و(تبديد الظلام المخيم) و(المفردات).

(١٠) لمزيد من التفصيل فى هذا المبحث، انظر الفصل الذى كتبناه عن «السلفية» بكتابنا (تيارات الفكر الإسلامى) ص ١٢٧ - ١٦٤، طبعة دار الشروق - القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، وكذلك الفصل الذى كتبناه عن "الوهابية" بكتابنا (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) ص ١٦٠ - ١٦٧، ط. دار الشروق- القاهرة سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. وانظر - كذلك- كتابنا (مقام العقل فى الإسلام)ط دار نهضة مصر- القاهرة سنة ٢٠٠٨م، وكتابنا (رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمية) ط مكتبة الإمام البخارى - الاسماعلية سنة ٢٠٠٧م، وكذلك كتابنا (الوسيط فى المذاهب والمصطلحات) ط دار نهضة مصر سنة ٢٠٠٣م، وكتابنا (معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام) ط دار نهضة مصر سنة ١٩٩٦م.

المصادر والمراجع

ابن تيمية: (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ. (منهاج السنة النبوية) طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ. (كتاب الرد على المنطقيين) طبعة دار المعرفة- بيروت. (مجموع الفتاوى) طبعة القاهرة. (كتاب الاستقامة) بتحقيق: د. محمد رشاد سالم. طبعة السعودية. (الرد على البكرى).

ابن رشد - أبو الوليد-: (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٧٢م.

ابن القيم: (إعلام الموقعين) طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م. (الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية) تحقيق: د. محمد جميل غازى. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧م.

أبو البقاء الكوفى: (الكليات) تحقيق: د. عدنان درويش. محمد المصرى. طبعة دمشق سنة ١٩٣١م.

الباقلانى: (التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) تقديم وتحقيق: محمود محمد الخضرى. د. محمد عبد الهادى أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧م.

بيكر - كارل هينريش-: (وارث ووارث) - بحث منشور بكتاب (التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية) ترجمة: د. عبد الرحمن بدوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م.

الجرجانى - الشريف-: (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨م.

جلال محمد عبد الحميد موسى: (نشأة الأشعرية وتطورها) طبعة بيروت سنة ١٩٧٠م.

عبد الكريم الخطيب: (الدعوة الوهابية) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤م.

الغزالى - أبو حامد-: (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م. (الاقتصاد فى الاعتقاد) طبعة مكتبة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ.

محمد عبده - الأستاذ الإمام-: (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م. وطبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

محمد بن عبد الوهاب - الشيخ-: (هدية طيبة) منشور ضمن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية - القاهرة. (هذه مسائل الجاهلية) منشور ضمن (مجموعة التوحيد) طبعة المكتبة السلفية- القاهرة.

د. محمد عمارة: (الغزو الفكرى: وهم أم حقيقة؟) طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩م. (تيارات الفكر الإسلامى) طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٧م. (مقام العقل فى الإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٨م. (الوسيط فى المذاهب والمصطلحات) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٢م. (معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ١٩٩٦م. (الإصلاح بالإسلام) طبعة دار نهضة مصر - القاهرة سنة ٢٠٠٦م. (الطريق إلى اليقظة الإسلامية) طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٠م.

د. محمد موسى الشريف : (القدوات الكبار بين التحطيم والانبهار) طبعة دار القرقان سنة ٢٠٠٧م.

تم بحمد الله

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر


مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر